

السودان // أو قفووا التعذيب: 7 أكتوبر/تشرين الأول 2003) WS SUD-07102003

انضموا إلى مكافحة التعذيب في السودان

في خضم النضال لوقف التعذيب على صعيد العالم بأسره، كثيراً ما يكون من يرفعون أصواتهم ضد التعذيب في بلدانهم في الخطوط الأمامية للمواجهة. إذ يمكن أن يتعرض هؤلاء للمضايقات، وأن يستهدفوا بالقمع، وحتى أن يتعرضوا هم أنفسهم للتعذيب. كما يمكن لمعرفتهم بأن أشخاصاً في أنحاء شتى من العالم يدعمون نضالهم أن تشكل فارقاً هائلاً بالنسبة إليهم.

ويمكن لهذا الدعم أن يؤتي ثماره أيضاً. ففي السودان، يقول المحامون ومنظمات حقوق الإنسان إن قتالهم ضد التعذيب يؤخذ على محمل الجد بصورة أكبر من جانب الحكومة بفضل التحركات التي يقوم بها أعضاء منظمة العفو الدولية.

التعذيب في ازدياد مطرد في السودان

السودان بلد يتزايد عدد التقارير الواردة منه بشأن التعذيب على نحو مطرد. فعلى مدار السنة الماضية، تعرض الطلاب والأشخاص الذين يشتغلون بتأهيل يدعون جماعة مسلحة جديدة من جماعات المعارضة في دارفور، بغرب السودان، لخطر التعذيب على نحو خاص.

ويقع التعذيب في السودان عادة عندما يختجز الأشخاص معزول عن العالم الخارجي، وفي كثير من الأحيان في مراكز الاعتقال الخاضعة لسيطرة قوات الأمن.

حيث يتعرض المعتقلون للركل أو الضرب بخرطيم المياه والقضبان وأعقاب البنادق، بما في ذلك على ظهورهم وباطن أقدامهم. ويمكن أن يحرموا من النوم لعدة أيام أو أن يجبروا على القيام بتمارين رياضية من قبيل إجبارهم على الوقوف وأيديهم مرفوعة إلى الأعلى - بما يدعى أحياناً "قفزة الأرنب". وورد أن بعض المختجزين قد أحضوا للحرق بالسجائر وللصعق بالصدمات الكهربائية وبايدخال أجسام صلبة في الشرج.

ويستخدم التعذيب بصورة أساسية لعقاب الأشخاص الذين يشتغلون بمعارضتهم للنظام الحالي أو انتقاده، أو لإحافتهم، غير أنه يستخدم أيضاً لانتزاع الاعترافات. ويمكن لهذه الاعترافات أن تستخدمنا أحياناً كأدلة ضمن إجراءات "المحاكم الخاصة". ونادرًا ما يخضع مرتكبو التعذيب للمساءلة، هذا إذا حدث ذلك أصلاً، حتى عندما تدعم الشواهد الطبية ادعاءات من جرى تعذيبهم، حيث يتمتع أفراد قوات الأمن بال حصانة، التي يمنحها لهم القانون.

ما تستطيعون القيام به

لقد ساعدت الضغوط والوسائل الدولية التي أرسلت إلى السلطات السودانية داعماً عن العديد من الأفراد المختجزين معزول عن العالم الخارجي في السودان على وضع حد للسرية التي تحيط بممارسة التعذيب.

وبإمكانكم السير بهذا النضال خطوة أخرى بدعوتكم إلى فتح تحقيقات في قضايا التعذيب والاحتجاج على استخدام التعذيب لانتزاع الاعترافات، التي يمكن أن تستخدم كأدلة في محاكمات جائرة.

قوموا بالتحرك بشأن الحالات الواردة أدناه وساعدوا على وقف التعذيب.

السودان: طالبوا بإجراء تحقيقات عاجلة في تقارير التعذيب

السودان: "الاعترافات التي تنتزع تحت التعذيب يمكن أن تؤدي إلى أحكام بالإعدام"

خطة للتحرك لوضع حد للتعذيب في السودان

تعتقد منظمة العفو الدولية أن الخطوات التالية سوف تساعد في وقف التعذيب في السودان:

- وضع حد لعمليات الاعتقال بمعزل عن العالم الخارجي. تنظم منظمة العفو الدولية حملة لإلغاء المادة 31 من القانون الوطني لقوات الأمن، الذي يسمح لقوات الأمن باحتجاز الأشخاص بمعزل عن العالم الخارجي لمدة تصل إلى تسعة أشهر.
- التحقيق في أعمال التعذيب بشكل واف وجعل الجناة يخضعون للمساءلة. تطالب منظمة العفو الدولية بإلغاء المادة 33 من القانون الوطني لقوات الأمن، الذي يمنح الحصانة ضد المقاومة لأفراد قوات الأمن.
- وقف استخدام الاعترافات التي تنتزع تحت التعذيب كأدلة في المحاكمات. تقوم منظمة العفو الدولية بحملة من أجل إصلاح المحاكم الخاصة في دارفور، التي يجوز لها اعتماد الاعترافات المنتزعة تحت التعذيب، أو إلغاء هذه المحاكم.

السودان: أطلبوا إجراء تحقيقات في تقارير التعذيب

اعتقلت قوات الأمن السودانية عوض إبراهيم وأربعة من أصدقائه في أحد المنازل في 19 مايو/أيار 2003. وفي وقت لاحق من اليوم نفسه، أعيدت جثة عوض إبراهيم إلى عائلته. واستمر احتجاز أصدقائه من دون توجيه لهم لمنددة تربو على الشهرين ترupo خالها للضرب المبرح والتعذيب.

التحرك ضروري بصورة ملحة لضمان العدالة لمؤلاء الأشخاص ووقف الاستخدام المتزايد للتعذيب في السودان.

وقد اعتقل عوض إبراهيم وجماعة عمر النور وأبو نقل الأمين وجماعة محمود ورمضان إسماعيل، وجميعهم ينتمون إلى جماعة التوبة الإثنية، في بلدة دنجلة، بشمال السودان. واقتادوا جميعاً بأئمهم "خوننة". ونقلوا إلى المقر الرئيسي لقوات الأمن، حيث توفي عوض إبراهيم. ومع أن قوات الأمن تقول إنه توفي لـ "أسباب طبيعية"، فقد تم دفن جثته دون إجراء تشريح لها أو فتح أي تحقيق مستقل في سبب الموت الفجائي.

واحتاج مختزان آحران، على الأقل، للمعالجة الطبية إثر تعذيبهم. وكان جماعة عمر النور فاقداً للوعي، بحسب ما ذكر، عندما نقل إلى مستشفى الخرطوم في 22 يونيو/حزيران أو موعد قريب من ذلك. وظل في حالة غيبوبة لمدة أسبوع. وكان مصاباً بحروق في عنقه وصدره ويديه حراء صب محلول حامض الكبريتิก عليهما، وطلبت حالته إجراء عملية جراحية له نتيجة إصابة إحدى كلتيه بسبب التعذيب، على ما يبدو.

وقد تزايدت أنباء حوادث التعذيب في السودان خلال عام 2003. إذ يتعرض الطلاب والأشخاص من يشتبه بأنهم يدعمون جماعة مسلحة جديدة للمعارضة في غرب البلاد لخطر التعذيب بصورة خاصة. ييد أن الضغوط والرسائل الدولية التي أرسلت إلى السلطات السودانية قد ساعدت على حماية العديد من الأفراد المعرضين لخطر التعذيب، وعلى وضع حد للسرية التي تحيط بهذه الممارسة.

ضموا أصواتكم إلى أصوات المحتجين، وارفعوا صوتكم عالياً لتحقيق العدالة لضحايا التعذيب في السودان.

بادروا بالتحرك!

يرجى الكتابة فوراً إلى السيد على عثمان محمد طه، النائب الأول لرئيس الجمهورية، السودان، مسترشدين بالرسالة التالية.

سعادة النائب الأول،
تحية طيبة وبعد،

أشعر بقلق بالغ حيال أنباء تعرض جماعة عمر النور وأبو نقل الأمين وجماعة محمود ورمضان إسماعيل وعوض إبراهيم للتعذيب أثناء الحجز في دنقلا، بشمال السودان. فقد اعتقلوا في 19 مايو/أيار 2003 من منزل عوض إبراهيم، الذي وردت أنباء في وقت لاحق بأنه قد عذب حتى الموت. وتدعى قوات الأمن، بحسب ما ذكر، بأنه قد توفي نتيجة "أسباب طبيعية".

إنني أحثك على فتح تحقيق مستقل ونزيره في أمر تعذيب عمر النور وأبو نقل الأمين وجماعة محمود ورمضان إسماعيل، وفي وفاة عوض إبراهيم، ونشر نتائج هذه التحقيق على الملأ، وتقديم أي شخص يثبت استخدامه للتعذيب أو إصدار أوامر به إلى العدالة.

وبالإضافة إلى ذلك، أحثك على إلغاء المادة 33 من القانون الوطني السوداني لقوات الأمن لعام 1999، الذي يعطي الحصانة من العقاب لمنتسبي قوات الأمن عن أي أفعال يرتكبونها.

وتفضلو بقبول فائق الاحترام

ترسل المناشدات إلى:

السيد علي عثمان محمد طه

النائب الأول لرئيس الجمهورية

قصر الشعب، ص. ب. 281

الخرطوم، السودان

برقياً: النائب الأول لرئيس الجمهورية، الخرطوم، السودان

فاكس: +249 11 771651/779977

أسلوب المخاطبة: سعادة النائب الأول

لمزيد من المعلومات بشأن ما تقوم به منظمة العفو الدولية من دعم للمنظمات المحلية في نضالها ضد التعذيب في السودان، أنظر

.<http://www.amnesty.org/stoptorture>

طلاب من جامعة بحر الغزال في الخرطوم يدللون بشهادتهم بشأن عمليات الاعتقال والتعذيب من قبل قوات الأمن.